وتكون، في الوقت نفسه، صاحبة الصلاحية المطلقة في الغاء القرارات والاجراءات التي تصدر عن السلطة الفلسطينية الحاكمة اذا كانت مخالفة للقانون. كما لا بدّ من تشكيل هيئة نيابة عامة واحدة تشمل صلاحياتها المنطقتين معاً، ويقف على رأسها النائب العام أو رئيس النيابة العامة، بحيث تخضع له جميع اجهزة الادعاء العام وجميع أفراد الضابطة العدلية في الضفة والقطاع معاً.

ثانياً: حماية استقلال القضاء

لا يمكن ان تتمكن السطة القضائية في أي بلد من تأدية رسالتها في تطبيق قواعد العدل والمساواة على جميع المواطنين بصورة متساوية، اذا لم تتمتع باستقلال حقيقي عن السلطة التنفيذية الحاكمة، وهذا يتطلب ان يتمّ تعيين القضاة، بما فيهم أعضاء النيابة العامة من قبل هيئة قضائية عليا على غرار المجلس القضائي المشكّل بموجب قانون استقلال القضاء الاردني للعام ١٩٥٥. بحيث تكون هذه الهيئة القضائية العليا هي المرجع الوحيد في تعيين القضاة وعزلهم وترقيتهم ونقلهم وتحديد مكافآتهم وحقوقهم التقاعدية، بصورة تكفل لهم الاحترام.

ثالثاً: اغناء السلطة القضائية بالقدرات القانونية الفلسطينية في الخارج

ان كثيراً من رجال القانون الفلسطينيين البارزين، منتشرون، حالياً، في معظم البلاد العربية وخارجها، وقد اغتربوا عن وطنهم بسبب ظروف الاحتلال. ولا بدّ من تمكينهم من العودة الى وطنهم للمساهمة في بناء السلطة القضائية والنهوض بها الى المستوى الذي نطمح ان تكون عليه.

رابعاً: تسهيل اجراءات المقاضاة

يتوجب ان تكون أبواب العدالة مفتوحة لكل من يطرقها دون أية قيود على الاطلاق. وهذا يتطلب أولاً، الغاء جميع القيود المفروضة على حرية التقاضي، بحيث لا تتوقف مقاضاة أي شخص أو أية دائرة حكومية على أي إذن أو موافقة من أية سلطة. كما يتطلب، ثانياً، تحديد رسوم المقاضاة بصورة عادلة لا تثقل كاهل من ينشد العدالة، انطلاقاً من المبدأ القائل ان الدولة تبذل العدل مجاناً.

خامساً: تنظيم مهنة المحاماة

لا يمكن البحث في بناء السلطة القضائية بمعزل عن مهنة المحاماة. واذا كانت السلطة القضائية قد ابتليت بالاوامر العسكرية التي أشرنا اليها، فان البلاء الذي أصاب مهنة المحاماة في الضفة الفلسطينية كان أشد من ذلك وأصابها في الصميم. فمنذ بداية الاحتلال، أضرب محامو الضفة الفلسطينية عن العمل احتجاجاً على ضمّ القدس العربية لاسرائيل ونقل محكمة الاستئناف من القدس الى رام الله. وأيّد مجلس النقابة في عمّان هذا الاضراب، وبذل مشكوراً ما استطاع بذله من دعم مالي للمحامين المضربين. غير انه مع مرور سنين الاحتلال الطويلة، ومع استمرار النقابة في عمّان على موقفها[١٦]، انقلب الاضراب الى اعتزال نهائي للمهنة. وشمل ذلك المحامين العاملين قبل الاحتلال، والمحامين الذين تخرّجوا من الجامعات وعادوا الى وطنهم بعد الاحتلال. وفي الوقت الذي اشتدت فيه وطأة الاحتلال، وانتهكت فيه الحقوق، وزج بألوف المواطنين في السجون، وتعرّضت الارض للنهب، وأُقيمت المحاكم العسكرية في مختلف المناطق، وجد المحامون أنفسهم عاجزين عن القيام بواجبهم في هذه الظروف الصعبة، والدفاع عن مواطنيهم الذين يتعرضون للمحاكمة أو الاعتقال. ودخل المحامون الاسرائيليون مسرح الاحداث، وتولّوا، بالنيابة عن المحامين